# التعاون السياسي الامني بين (العراق، سوريا ، ايران) لمكافحة الارهاب (داعش انموذجاً)

أ.م.د. حازم علي حمزة  الباحث: طه محمد سعيد
كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد
hazimalshammari@gmail.com  taha Mohammed 1101c@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص

تشهد منطقة الشرق الأوسط عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وهذه ارهاصات لمشاريع خارجية سواء اكانت إقليمية ام دولية يراد منها تحقيق اهداف عديدة وعلى المستويات كافة، ان التحديات التي تواجه الامن القومي العراقي نتيجة الصراعات الإقليمية والدولية وانعكاساتها المباشرة الى تهديد امن واستقرار دول المنطقة ، تحتم على صانع القرار الأمن السياسي للدولة العراقية الى وضع استراتيجية في حماية الأمن القومي وايجاد تحالفات إقليمية توسع دائرة الدفاع الوطني في مكافحة الإرهاب عبر الحدود الخارجية .

ان مراكز القرار السياسي والأمني في العراق وسوريا وايران كانت قد ادركت ومنذ وقت ليس بالقصير ان هذه التحديات والمشاريع اللاستقرارية لا بد ان تواجه بعدد من المحفزات الإجرائية التي يمكن لدول المنطقة ان تقلل وتحجم مشاريع اللاستقرارية الموجهة اليها خارجيا.

احد اهم هذه المحفزات هي مقاربة الرؤية السياسية بين الدول الثلاث أعلاه وتعظيم التعاون الأمني بينهما بما يخلق مجموعة من السياسات وإجراءات امنية تكون هي العوامل التي تأخذ على عاتقها موازنة مشاريع اللاستقرار بمشاريع الاستقرار مما يقلل التحديات ويقلل اخطارها على دولنا وشعوبنا ويعمل بالموازي على انماء الدول هذه وشعوبها وابرازها كمعادلات فاعلة إيجابية تكون نواة لأفعال دولية إقليمية لاحقة مشابهه لها.

كلمات مفتاحية : الامن القومي، مكافحة الارهاب ، التعاون الامن –السياسي ، الحشد الشعبي ، تحالفات اقليمية.

**((The political security cooperation between (Iraq, Syria, Iran) to combat terrorism Daash model))**

**Assist. Prof .Dr.Hazem Ali Hamza**
**College of Political Sciences / University of Baghdad**
**Taha Mohammed Saeed**
**PhD student in political systems - College of Political Science - University of Baghdad**

## Abstract

The Middle East region is witnessing security, political, social and economic instability, and these are precursors to external projects, whether regional or international, intended to achieve many goals and at all levels.

The challenges facing the Iraqi national security as a result of regional and international conflicts and their direct repercussions to threatening the security and stability of the countries of the region, necessitate the political security decision-maker of the Iraqi state to devise a strategy in protecting national security and creating regional alliances that expand the national defense department in combating terrorism across external borders.

The political and security decision-making centers in Iraq, Syria and Iran had realized and not long ago that these challenges and instability projects must face a number of procedural incentives that the countries of the region can reduce and limit the instability projects directed at them externally.

One of the most important of these incentives is approaching the political vision between the three countries above and maximizing security cooperation between them, creating a set of policies and security measures that are the factors that take upon themselves to balance instability projects with stability projects, which reduces the challenges and reduces their risks to our countries and peoples and works in parallel for the development of these countries and their peoples. And

highlighting them as positive effective equations that form the nucleus of subsequent international regional actions similar to them.
Keywords:challenges,Repercussions,Terrorism,Highlighting,Security,measures

**المقدمة**

**تشهد منطقة الشرق الأوسط الكثير من فواعيل عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ومن ثم الأمني والسياسي وهذه الفواعيل هي ملامح لمشاريع خارجية سواء اكانت إقليمية ام دولية يراد منها تحقيق اهداف جمة وعلى المستويات كلها.**

**ان مراكز القرار السياسي والأمني في العراق وسوريا وايران كانت قد ادركت ومنذ وقت ليس بالقصير ان هذه التحديات والمشاريع اللاستقرارية لا بد ان تواجه بعدد من المحفزات الإجرائية التي يمكن لدول المنطقة ان تقلل وتحجم مشاريع اللاستقرارية الموجهة اليها خارجيا .**

**احد اهم هذه المحفزات هي مقاربة الرؤية السياسية بين الدول الثلاث أعلاه وتعظيم التعاون الأمني بينهما بما يخلق مجموعة من السياسات وإجراءات امنية تكون هي العوامل التي تأخذ على عاتقها موازنة مشاريع اللاستقرار بمشاريع الاستقرار مما يقلل التحديات ويقلل اخطارها على دولنا وشعوبنا ويعمل بالموازي على انماء الدول هذه وشعوبها وابرازها كمعادلات فاعلة إيجابية تكون نواة لأفعال دولية إقليمية لاحقة مشابه لها .**

**فرضية البحث تنطلق من : (( ان مراكز القرار العليا في دول العراق وسوريا وايران ادركت ان التعاون بينهما وعلى مستوى عال وسريع يعزز فرص القضاء على الجماعات الارهابية بأسرع وقت واقل الخسائر . ))**

**الهيكلية :**

**تتكون هيكلية البحث من ثلاثة مباحث ، وسيتناول المبحث الأول التجربة العراقية في مكافحة الإرهاب (داعش) واثرها على نمطية التعاون مع (سوريا وايران ) ، وهذا المبحث يقسم الى ثلاثة مطالب وهي : المطلب الأول ، فتوى المرجعية بعد سقوط الموصل عام ٢٠١٤ ، والمطلب الثاني ، الحشد الشعبي ، والمطلب الثالث ، الإرادة السياسية .**

والمبحث الثاني يتناول أنماط التعاون السياسي بين العراق وسوريا وايران ، وينقسم الى مطلبين وهما: المطلب الأول ، أنماط التعاون السياسي العراقي – الإيراني ، المطلب الثاني ، أنماط التعاون السياسي العراقي – السوري .

اما المبحث الثالث يتناول أنماط التعاون الأمني بين العراق وسوريا وايران ، وينقسم أيضا الى مطلبين وهما: المطلب الأول ، أنماط التعاون الامني العراقي – الإيراني ، المطلب الثاني ، أنماط التعاون الامني العراقي – السوري .

**المبحث الاول**

**التجربة العراقية في مكافحة الإرهاب (داعش) واثرها على نمطية التعاون مع (سوريا وايران )**

ان احداث ١٠ حزيران ٢٠١٤ ، وسيطرة تنظيم داعش الإرهابي على محافظات كبرى كالموصل والانبار وصلاح الدين ومحاولة التنظيم التوسع في محافظات أخرى ، تعد من المخاطر الكبيرة التي تهدد الحالة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في العراق[١].

والتجربة العراقية مع الإرهاب افرزت معطيات جديدة رتبت متغيرات عديدة في مفهوم ، ورعاية ، وصناعة ، وتوظيف الإرهاب ، وافرزت سبل جديدة لمواجهته ، ومحاربته ، يجب ان تمر عبر مشاركة متكاملة للمجتمع ، وعدم الاختصار على أفعال الحكومات والجيوش والاستخبارات ، فالخلاص من الإرهاب في العراق يكمن في انتاج قوة وطنية فاعلة متماسكة ، تنطلق من القوة في اطارها الاجتماعي العام ، وكل ما يصب في استتباب الامن ، وبناء الاستقرار[٢].

ويمكن القول ان غالبية الشعب العراقي على قناعة بأن الولايات المتحدة الامريكية غير جادة بالقضاء على داعش ، لان لديها اجندات أخرى في العراق والمنطقة ، لذا فأن الاعتماد على الطاقات العراقية ، وفي مقدمتها : القوات المسلحة والحشد الشعبي ومتطوعي العشائر هو

الكفيل بتحقيق النصر على الإرهاب ، والحفاظ على الهوية العراقية ووحدة العراق ارضا وشعبا[٣].

ان تشكيل جبهة إقليمية واسعة لمكافحة الإرهاب يصعب تحققه وسط الازدواجية التي تتحكم سياسة بعض الدول ، فهناك دول تشارك في التحالف الأمريكي ، في الوقت نفسه تدعم الإرهاب ، واذا لم تتوقف تلك المعادلة الخاطئة ، فسوف تستمر عملية مكافحة الإرهاب في عجزها عن الوصول الى اغراضها النبيلة ، وتظل مقيدة في نطاق أهدافها الخبيثة[٤].

كما ان الاحداث المتسارعة التي تشهدها البيئة الإقليمية تشغل حيزا كبيرا من العلاقات الإيرانية – السورية –العراقية ، لما تحتوي عليه من تداعيات غيرت شكل التوازنات الإقليمية وباتت تشكل تهديدا كبيرا امام تلك الدول الثلاث ، ومدى قدرتهم على التكيف مع مستجدات الواقع الإقليمي ، وكل هذه العوامل والمتغيرات تؤثر بدرجة او بأخرى على مستوى هذه العلاقات واستمراريتها على نفس الدرجة من الانسجام والتوازن الذي كانت عليه ، ويشكل العراق محور هذه العلاقات الثلاثية نظرا لاقتران وتشابك الدولتين به جغرافيا هذا من جهة ، وتداخل مصالحهما من جهة أخرى ، وعليه فأن أي تحول يشهده العراق له تداعيات كبيرة على انماط هذه العلاقة[٥].

## المطلب الأول : فتوى المرجعية بعد سقوط الموصل عام ٢٠١٤

لقد بلغ التهديد الإرهابي ذروته في يوم العاشر من حزيران عام ٢٠١٤ ، عندما استطاع تنظيم داعش الإرهابي السيطرة على مدينة الموصل ، وتمدد في أوقات لاحقة الى المحافظات المجاورة صلاح الدين والانبار وأجزاء من محافظة ديالى ، معلنا تأسيس دولته المزعومة ب(الدولة الإسلامية في العراق والشام) ، وقد شكل هذا الحدث صدمة كبيرة للعراقيين ، واصبح وجود الدولة مهددا بالخطر ، فضلا عن الأوضاع السياسية المضطربة المحلية والإقليمية والدولية ، ونظرا للظروف الحرجة والمعقدة ولتباين وتقاطع المواقف من الاجتياح الداعشي لمدن العراق ،

انبرى المرجعية الدينية في انقاذ الدولة من الانهيار ، في اعلان موقفها الحاسم من الأوضاع التي مر بها العراق في خطبة الجمعة في ٢٠١٤/٦/١٣ ، بفتوى الجهاد الكفائي[٦].

لم تصدر قبل فتوى الجهاد الكفائي من المرجعية الدينية ، دون مقدمات او سواء على صعيد الاحداث السياسية ام العسكرية ، بمعنى انها لم تأت كحدثا طارئا او غير منسجم مع سير الاحداث ، انما جاءت نتيجة لمتابعة المرجعية الدينية لمجمل الاحداث التي مر بها تاريخ العراق ومنطقة الشرق الأوسط ، وظهور تنظيم القاعدة ومن ثم ظهور داعش[٧].

وان أسباب تدخل المرجعية الدينية في الأمور السياسية والعامة للبلاد ، اذ هناك عدد من الاحداث والتطورات التي ظهرت في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ ، جعلت المرجعية الدينية الرشيدة تنهض من طورها التقليدي الذي ابتعد عن التدخل المباشر في الأمور السياسية للعراق ، الى التدخل المباشر ، وبطرق عديدة منها التوجيه والإرشاد ، ومنها اصدار البيانات حول العمل السياسي ومنها دعوة ومساندة الجماهير في مطالبها السياسية والاجتماعية ومنها الدعوة الى التهدئة وعدم الانجرار وراء الفتن الطائفية[٨].

وفي الختام ينبغي القول ، لولا وجود النظرة الثاقبة وفتوى اية الله العظمى السيد السيستاني ، لما كان داعش الإرهابي اليوم قد سقط في الموصل ، وما كان العراق قد تم تطهيره من دنس الإرهاب لعدة عقود أخرى[٩].

المطلب الثاني : الحشد الشعبي

الحشد الشعبي هيئة رسمية تضم عشرات الاف من المتطوعين، تم تشكيلها بموجب قرار رئاسة الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٨ بالقرار المرقم (٣٠١) وتم تجديد القرار بتاريخ ٢٠١٥/٤/٧، وتستمد الهيئة شرعيتها من ثلاثة مرتكزات هي : المرجعية الدينية التي اطلقت فتوى الجهاد الكفائي بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٣، والشرعية القانونية والحكومية ، والدعم الشعبي من جميع مكونات العراق[١٠].

ونظم الامر الديواني رقم (٩١ ) في ٢٠١٦/٢/٢٤ ، إعادة تشكيل وتنظيم هيئة الحشد الشعبي والقوات التابعة لها ، ونص الامر ان يكون تشكيلاً عسكرياً مستقلاً وجزء من القوات

المسلحة العراقية ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة ، وان يعمل هذا التشكيل بنموذج يضاهي جهاز مكافحة الارهاب من حيث التنظيم والارتباط ، ويتألف التشكيل من قيادة وهيئة ركن وصنوف والوية مقاتلة ، وان يخضع هذا التشكيل الى القوانين العسكرية العراقية النافذة ، وان يتم فك الارتباط منتسبي هيئة الحشد عن كافة الاطر السياسية والحزبية والاجتماعية[١١].

ان منتسبي الحشد الشعبي العراقي لديهم معتقدات فكرية وسلوكية تتضمن الميثاق والوصال والمساعدة وان يتمنى الشخص للناس ما يتمنى لنفسه من حب الخير والرفاه ، والشعور بالأذى في كل ما يصيب الشعب العراقي كالجسد الواحد بكل اطيافه وهي من منطلق ذاتي تجاه الاخرين من أبناء بلدهم ، ولذلك يعد أبناء الحشد الشعبي ان الموت هو ان يرضى الشخص بحكم داعش الاجرامي ، ومن يريد الحياة والسلام والأمان والطمأنينة والتسامح عليه ان يضحي بذاته ليقاتل الداعشي ، وفي النهاية فانهم يعتبرون فنائهم في الوطن من الايمان ، والمتزن نفسيا هو من يدافع عن شعبه بكل طواعية وبأعز ما يملك ومن دون مقابل والجود بالنفس اسمى غاية الجود ، عكس افراد داعش المضطربين نفسيا والذين يشيعون الخوف والاعتداء والخيانة والرعب[١٢].

وبالتالي فأن تشكيل الحشد الشعبي من ناحية التفكير الاستراتيجي ساهم بشكل كبير في تغيير المخططات التي كانت تتأمل في تحقيقها الجماعات الإرهابية ، سواء اكان الامر متعلق بالجماعات ذاتها او الأطراف القائمة على عملية التخطيط ، وكان له دور في تغيير موازين القوى لصالح القوات العسكرية الأمنية ، فدخولها ارض المعركة شكل فاصلة زمنية بين حالتين من الادراك والاستجابة القوية التي حققت معها القوات المسلحة والحشد الشعبي انتصارات مهمة وشكلت انموذجا للتعبئة الشعبية العامة التي كانت دائما تراود ادبيات وامنيات القادة السياسيين والعسكريين في العراق ، ولذلك فان الحشد الشعبي على هذا الأساس تحمل مسؤولية الإنقاذ كما واصبح عنصرا مكملا لمشروع الوحدة الوطنية في العراق[١٣].

## المطلب الثالث: الإرادة السياسية العراقية

لم يكن احتلال تنظيم (داعش) الارهابي لمدينة الموصل عام ٢٠١٤ مفاجئا ، اذ سبق ان حصلت عمليات مشابهة للتنظيم ، كانت تشير الى متغيرات في استراتيجياته ، والى نيته توسيع نفوذه باستثمار الفشل الحكومي في اجتذاب السكان المحليين في المناطق السنية ، وعليه فأن ما حصل في الموصل والمناطق الأخرى هو تنفيذ (داعش) الى خارطتها الممتدة ما بين العراق وسوريا ، بيد ان هذا الامتداد الذي برز بشكل واضح للعيان ، كان من اهم الأسباب والعوامل الداخلية التي أدت الى حصولها هو تقاطع الارادات السياسية[١٤].

ان التنوع السياسي الكبير في العراق وعلى الرغم مما يتسم به من مزايا منها ; انه يعكس طبيعة مكونات الشعب العراقي ، الا انه من سلبياته ، ان تلك التعددية لم ترتق الى مستوى وعي وطبيعة العمل التعددي التنافسي السياسي للإداء الحكومي ، وفقدان القدرة على جعل التنوع منبعا لقوة الإرادة السياسية للنظام المأمول ، وهو ما سيحول دون تمكنه من معالجة الاثار السلبية التي افرزها النظام السابق وما افرزته مدة الاحتلال[١٥].

لذلك من الضروري العمل على توحيد الخطاب السياسي والرؤى السياسية والسعي على تشكيل حركة للإصلاح والتطوير الحكومي من خلال تكثيف اللقاءات بين الأحزاب والقوى السياسية ومناقشة جميع الآراء للتوصل الى اجماع وطني يكون هدفه الأول دعم الحكومة وتحقيق التوافق السياسي الذي ينعكس بالإيجاب على الوضع الأمني في العراق[١٦].

ان سلوك أي دولة ابتداء في بيئتها المحلية او الإقليمية او الدولية لا يعتمد على امتلاكها مقومات القوة والقدرة المادية او المعنوية فحسب ، بل يعتمد على العلاقة الوثيقة بين امتلاكها تلك المقومات والإرادة السياسية القادرة على توظيف وترجمة هذه المقومات الى فعل هادف وملموس وبما يحقق لها أهدافها الداخلية والخارجية ، وهذه الإرادة تنبع من ثلاثة مصادر أساسية تتمثل بكل من طبيعة الثقافة القومية السياسية السائدة في الدولة ، واستقلال قرارها السياسي الداخلي والخارجي ، وتوافر القدرة على التأثير المستقل[١٧].

## المبحث الثاني: أنماط التعاون السياسي بين العراق وايران وسوريا

استطاعت الدولة العراقية ان تغير الكثير من المعادلات الإقليمية والدولية التي فرضت نفسها على ارض الواقع بعد تداعيات احداث الموصل في العاشر من حزيران عام ٢٠١٤ ، ليكون العراق محط اهتمام جميع دول العالم سيما في مرحلة ما بعد تحقيق النصر الكبير على الإرهاب الذي تحقق بفضل تضحيات أبناء شعبه في الجيش والأجهزة الأمنية والحشد الشعبي ، لذلك يمكن القول تمكن العراق وبثبات من انتهاج سياسة متوازنة استطاعت إدارة علاقات المنطقة بشكل فاعل بعد ان فتحت افاق جديدة من التعاون مع دول الجوار الإقليمي ، فضلا عن استثمار فرص الدعم المقدمة من الدول المتقدمة في العالم ، كونها بدأت تعاني من مخاطر ظاهرة الإرهاب العالمي ، ليبقى توازن القوة والتحكم بالبيئة السياسية الإقليمية والدولية مرهونا بمقاربات وتفاهمات القوى الكبرى ايض لجعل منطقة الشرق الأوسط اكثر امنا واستقرارا ، لا سيما في مرحلة ما بعد الانتصارات التي تحققت في العراق وسوريا ، ليكون مسار العلاقات المستقبلية ضمن رؤية متوازنة تضمن الامن والاستقرار لدول المنطقة والعالم[١٨].

على ضوء هذه التطورات الإقليمية سنبحث أنماط مسارات العلاقات العراقية – الإيرانية – السورية :

## المطلب الأول: أنماط التعاون السياسي العراقي – الايراني

لم يكن عام ٢٠٠٣ ، اول أنماط العلاقة المبنية على التعاون بين العراق وايران ، فقد كانت محنة الشعب العراقي في تسعينات القرن الماضي بسبب قرارات مجلس الامن على العراق اثر غزو نظامه السياسي آنذاك لدولة الكويت ودخول العراق في دوامة الحصار الذي اكل الأخضر واليابس في العراق ، فقد وقفت ايران مع الشعب العراقي موقف تعاوني مفاده تقليل حزمة العقوبات المفروضة على العراق من قبل المجتمع الدولي ومحاولة ايران انقاذ الشعب العراقي عن هذا المصير الذي تسبب به نظامه السياسي آنذاك .

---

ناهيك على ان ايران كانت من الدول التي احتضنت بعض قيادات المعارضة السياسية العراقية في زمن القتل والتنكيل بهذه القيادات وقواعدها الجماهيرية من قبل النظام السياسي العراقي

السابق فقد كانت ايران المحطة الرئيسة والأولى لكثير من القيادات السياسية العراقية للاستقرار بها واتخاذها نقطة ارتكاز لاستمرار مواجهة ومقاتلة النظام السياسي في العراق .

ان تغير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ كانت نقطة انطلاق جديدة لكلا البلدين العراق وايران وفق اعتبارات معطيات المرحلة ذاتها التي اوجدت قيم سياسية في العراق تعتمد على تبني مقومات سياسة التعاون مع محيطه الإقليمي والدولي على أساس احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم اعتبار أراض الدول منطلقا لأعمال عدوانية على الغير وهذا كله ثبت في معطيات الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ .

فقد تبنت طهران الدوافع الإيرانية تجاه العراق انطلقت من اعتباران تفعيل المصلحة القومية الايرانية بالدرجة الاساس وسياسة تحقيق الاستقرار السياسي في العراق على خلاف السياسة التي انتهجتها واشنطن في العراق بعد عام ٢٠٠٣ المبنية على أساس الفوضى الخلاقة واثارة النعرات الداخلية والعمل بالمحاصصة الحزبية والطائفية والدينية والمناطقية والاثنية المقيتة التي ارست في العراق تعددية الهويات غير الوطنية وعملت على مواجهة عراقية – عراقية الأساس بها إطالة عمر الوجود العسكري والسياسي الأمريكي في العراق الى أطول فترة ممكنة ومن ثم السيطرة التامة على المقدرات العراقية مما يخل بمبدأ السيادة الوطنية واستقلالية القرار السياسي العراقي.

لذلك ادركت القيادات السياسية في مركز القرار السياسي العراقي ان نوايا والافعال الإيرانية المبنية على مساعدة العراق في فك ارتباطه مع واشنطن ومساعدته في بناء دولته (أي العراق) والنهوض بمجتمعه من خلال تقديم كل ما يساعد صانع القرار السياسي العراقي على المضي بقراراته السيادية بدون أي مؤثرات خارجية .

لذلك كانت خلال هذه الفترة الكثير من الزيارات الرسمية وغير الرسمية للقيادات السياسية العراقية لطهران ناهيك عن التعاون الميداني في جميع الحقول والصعد التي تدخل في مجال البناء والاعمار والانماء المجتمعي العراقي ولم تكن هذه الزيارات حكرا على لون او طائفة او عرق واحد بعينه لطهران بل كانت المدركات الملموسة من قبل مراكز القرار السياسي العراقي

المتنوعة والمتعددة تؤكد على ان طهران تتعامل مع القيادات السياسية العراقية وفق مبدأ الهوية العراقية الوطنية المستقلة وليس على أساس الانتماء والفكري او العقائدي او الديني او المذهبي والقرب منه او البعد عنه ، فقد استقبلت ورحبت طهران بقيادات عربية (شيعية وسنية) وقيادات كردية وكانت الملل والأصول الموجودة في العراق وعلى مختلف الدرجات السيادية في العراق .

فقد زار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ، ايران في التاسع من حزيران ٢٠٠٨ ، والتقى الرئيس الإيراني احمد نجاد ، واكد المالكي رغبة بلاده في تعزيز العلاقات مع ايران مشددا على ان " كل الجماعات في العراق تشدد على تقوية العلاقات مع ايران في كل المجالات " ، وقال ان التوسع في العلاقات مع ايران سيساعد على تطور العراق واستقراره ، كما طمأن قيادات طهران بخصوص الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة قائلا انه " لا يوجد في عراق اليوم ما يمكن ان يهدد استقرار الدول المجاورة"[١٩].

وقام رئيس مجلس النواب العراقي السابق سليم الجبوري في ٢٠١٥/٩/١١ بزيارة رسمية الى الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وكان الجبوري قد صرح بان " الزيارة تهدف بشكل عام الى العمل على تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين وتحديدا في المجال التشريعي " . وتهدف كذلك الى تعزيز التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب ودعم المصالحة الوطنية . واكد أيضا ان " العراق وايران بلدان مهمان في المنطقة من النواحي الجغرافية والتاريخية والسياسية وقطع الطريق على الخلافات يمنح المنطقة استقرارا اكبر ويجعل من فرص التعاون اكثر ، لاسيما ان هناك صراعات إقليمية خطيرة يلعب البلدان دورا كبيرا وفاعلا في مجال القدرة على حسمها وتهدئتها"[٢٠].

وفي ١٠ تموز ٢٠١٧ ، كان قد وصل رئيس جمهورية العراق السابق فؤاد معصوم الى العاصمة طهران ، وانه اجرى خلال مدة اقامته في ايران بعض المحادثات السياسية رغم ان الزيارة غير رسمية تهدف ، وهذه الزيارة تتزامن مع عزم إقليم كردستان الى تنظيم استفتاء بشأن استقلال عن العراق في ٢٥ أيلول المقبل ، وجوبه بمعارضة من بغداد وايران وتركيا والولايات المتحدة

وروسيا وألمانيا وعدة دول بالإضافة الى الأمم المتحدة " لتهديده وحدة العراق وتأثيره على الحرب ضد داعش"[٢١].

كما زار رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي السابق طهران يوم الثلاثاء ٢٠ حزيران ٢٠١٧ ، واعلن السفير الإيراني مسجدي في بغداد ، ان الزيارة ستشكل منعطفا في العلاقات الثنائية ، لا سيما على الصعيد الاقتصادي ، وان العراق يلعب دورا مهما وايجابيا على الصعيد القضايا الإقليمية وبات اليوم احد الدول المؤثرة على صعيد مكافحة الإرهاب[٢٢].

وذكر ايضا مساعد وزير الخارجية الإيراني حسين جابري انصاري ، ان العراق هو على اعتاب نقطة تحول في مكافحته للإرهاب والتطرف وذلك بعد الانتصارات الأخيرة للجيش والحشد الشعبي في الموصل، وأضاف ان زيارة السيد حيدر العبادي سيتم بحث تعزيز العلاقات بين البلدين ، وسيتم استعراض تطورات العراق في محاربة الإرهاب ومرحلة ما بعد داعش ومستجدات المنطقة[٢٣].

وقد اكد الرئيس الروحاني خلال استقباله رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي ، على رغبة بلاده بزيادة التعاون الثنائي في جميع المجالات ، مبينا ان العراق دولة مهمة في المنطقة وبإمكانها لعب دور كبير في تحقيق الاستقرار واحلال السلام في المنطقة[٢٤].

وفي ٢٠١٨/٨/١٢ الغى رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي زيارة كانت مقررة الى ايران ، على خلفية عدم ترحيب من طهران بالزيارة ، اثر التزام العراق بالعقوبات الامريكية المفروضة عليها[٢٥].

وكان العبادي قد أعلن موقفه عن العقوبات التي اعلنها الرئيس الامريكي ترامب " لا نتعاطف مع العقوبات ولا نتفاعل معها لأنها خطأ استراتيجي لكننا نلتزم بها ... العقوبات ظالمة بشكل عام وقد أعلنت موقفي منها"[٢٦].

وفي ٢٠١٩/٤/٦ وصل رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي الى ايران بصحبة وفد وزاري وعدد من رجال الاعمال ، في زيارة رسمية تستغرق يومين ، وسيبحث كذلك عددا من الملفات على رأسها الاقتصادية والتجارية من اجل التحرك بما يسمح بتخفيف عواقب العقوبات

الامريكية على طهران ، وتتزامن الزيارة مع توقعات بان إدارة ترامب تتجه لتصنيف الحرس الثوري منظمة إيرانية[٢٧].

الى جانب ذلك ، استقبل المرشد الإيراني السيد علي خامنئي رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي ، وحضر اللقاء الرئيس الإيراني حسن روحاني ومسؤولون اخرون ، واكد خامنئي ان علاقات ايران مع العراق " أوسع من علاقات دولتين جارتين ،وانه على الدولة العراقية ان تفعل شيئا لتخرج القوات الامريكية من العراق سريعا"[٢٨].

هذا وكان قد وصل رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي ، في ٦ اذار ٢٠١٩ ، الى ايران في زيارة رسمية تلبية لدعوى رئيس مجلس الشورى الإيراني ، والتقى كل من نظيره علي لاريجاني ، ورئيس الجمهورية حسن روحاني ، وعدد من المسؤولين الإيرانيين[٢٩].

ولم تكن الزيارات الرسمية من جانب واحد فقد كانت الوفود والقيادات السياسية الرسمية الوزارية والبرلمانية محط تقدير وترحيب لها في بغداد ، فقد كانت زيارة رئيس جمهورية ايران الأسبق احمد نجاد الى بغداد ، في ٢٠٠٨/٣/٢ ، تمثل زيارة مهمة في اطار تطوير العلاقات بين البلدين ، ناهيك لزيارات وزير الخارجية الإيرانية ورئيس مجلس البرلمان الإيراني واخرها زيارة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد حسن روحاني لبغداد في ١١ مارس ٢٠١٩ ، وتأكيد أواصر التعاون من خلال لقاءه برئيس الدولة العراقية برهم صالح ، ورئيس مجلس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي ، فضلا عن زيارة رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي ، وزيارة المراجع الدينية العظام في النجف الاشرف ، والالتقاء بقسم من شرائح المجتمع العراقي ورموزه الاجتماعية ، اذ وقعت طهران وبغداد بهذه الزيارة المهمة عدد كبير من الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم في خصوص رفع قيمة التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين وتعزيز دعم ايران في تصدير الطاقة الكهربائية وتسهيل دخول مواطني البلدين وفتح المنافذ الحدودية لكلا البلدين تسهيلات كثيرة وفتح مصانع كبرى من قبل طهران في محافظات عراقية ودعم الحكومة العراقية في توفير مستلزمات البنى التحتية التي تحتاجها المناطق المحررة من

قبضة تنظيم داعش الإرهابي ، ودعم العراق في المنظومة الإقليمية والإسلامية وغيرها من سبل التعاون الكثيرة التي تعززت في هذه الزيارة وغيرها من اللقاءات الثنائية والمؤسساتية بين البلدين[٣٠].

كما يتشرف العراق في الوقت الراهن بدعوة رئاسة البرلمانات المحيطة بالعراق من قبل رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي في ١٩-٢١ نيسان ٢٠١٩ ومن ضمنهم رئيس برلمان الإيراني وهذا يؤكد على ان التعاون ليس ينحصر بين اثنين لدولتين جارتين هما العراق وايران وانما تمدد الى المحيط الإقليمي لهما ، وهذا ما يعزز المنهج السياسي التعاوني ليس فقط للبلدين العراق وايران وانما بين العراق ومحيطه الإقليمي.

## المطلب الثاني: أنماط التعاون السياسي العراقي – السوري

العلاقات الثنائية السورية العراقية تكتسب أهمية خاصة بسبب أهمية هاتين الدولتين وثقلهما السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط ، وبسبب التأثير المتبادل لكل منهما في الواقع السياسي للأخرى ، وذلك أيضا ان كل تطور داخلي او خارجي في سياسة احداهما لا بد ان يؤثر على الدولة الأخرى بشكل مباشر او غير مباشر بشكل يفوق ما هو حاصل في معظم الدول الأخرى في العالم ذلك للقرب التاريخي والجغرافي والاجتماعي بين البلدين[٣١].

وحدث تقارب ملحوظ بين البلدين عقب الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، وسقوط حكومة البعث ، وبدأت الدولتان مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية مع اعلان دمشق الاستعداد لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق ، وفي تشرين الثاني ٢٠٠٦ زار وزير الخارجية السوري وليد المعلم بغداد في اول زيارة على هذا المستوى الرفيع بعد الاحتلال ، واسفرت الزيارة عن افتتاح السفارة العراقية بدمشق في كانون الأول ، وتوقيع اتفاقية دفاع المشترك مع تزايد الاتهامات الامريكية لسوريا بعدم مراقبة حدودها ، والسماح بتسلل مقاتلين أجانب واسلحة الى العراق ، كما ان الاتهامات لسوريا حددت ايضا من مصدر القرار السياسي العراقي بدعمها للإرهاب في العراق[٣٢].

وفي ١٤ كانون الثاني٢٠٠٧، قام الرئيس العراقي الأسبق جلال الطالباني بزيارة رسمية الى دمشق هي الأولى من نوعها لرئيس عراقي الى سوريا منذ اكثر من ربع قرن ، واثمرت الزيارة عن تبديد حالة الشك والاتهامات التي يشنها مسؤولون عراقيون للحكومة السورية بعدم التعاون في ضبط حدودها ، كما وقع خلالها اتفاقات تعاون في المجالات الأمنية والتجارية والنفطية[٣٣].

وفي ٢٠٠٧/٨/٢٠ ، زار رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي ، دمشق ، وكان في استقباله رئيس وزراء سوريا محمد ناجي عطري وكبار المسؤولين السوريين ، واجرى محادثات مع رئيس سوريا بشار الأسد ، وتركز على الأوضاع الراهنة في العراق واخر مستجدات الأمنية والسياسية ، وتحقيق الامن والاستقرار في العراق ، وتطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات واحياء اللجنة العليا السورية العراقية المشتركة بهدف تفعيل الاتفاقات الموقعة بين البلدين[٣٤].

وفي ١٨ اب ٢٠٠٩ ، وصل رئيس الوزراء نوري المالكي العاصمة السورية في زيار رسمية استمرت يوما واحدا التقى خلالها الرئيس السوري بشار الأسد ، وتهدف الزيارة الى تطوير العلاقات الثنائية في كافة المجالات ، كما يتصدر جدول الاعمال قضايا الامن وضبط الحدود وبحث سبل التعاون بين البلدين لمواجهة الإرهاب الذي لا يمثل تحديا للعراق فحسب بل يشكل تهديدا لدول المنطقة جميعا ، وملف المياه ، فضلا عن استكمال ما تم الاتفاق عليه خلال زيارة رئيس الوزراء السوري الى بغداد في شهر نيسان من العام نفسه ، وكان اللقاء السوري الأمريكي الذي عقد في دمشق الأسبوع الماضي لبحث موضوع امن الحدود السورية – العراقية قد اثار حفيظة الجانب العراقي لانعقاده دون مشاركة عراقية كون هذا الامر يمس العراق بشكل مباشر ، واشارت مصادر رسمية سورية ان دمشق كانت أبلغت الجانب العراقي عن موعد الاجتماع مع الجانب الأمريكي وأبدت رغبة بمشاركة الجانب العراقي بهذه الاجتماعات لكن الجانب العراقي لم يتجاوب مع الدعوة السورية ، التي اكدت أهمية حضور العراق لهذه الاجتماعات[٣٥].

وكان قد أشاد وزير الخارجية السوري بمواقف العراق في المحافل العربية والدولية المتضامنة مع سوريا في مواجهة الحرب الإرهابية التي تتعرض لها ، مؤكدا ان " البلدين الشقيقين يقفان في خندق واحد ويواجهان التحديات ذاتها " ، كما دعى المعلم الى الاستمرار في تطوير التعاون بين البلدين ، وان يكون التنسيق السوري العراقي في المرحلة المقبلة استراتيجيا لرسم مستقبل افضل لشعبي البلدين[٣٦].

**المبحث الثالث: أنماط التعاون الأمني بين (العراق ، سوريا ، ايران)**

يشكل الإرهاب خطرا مستديما على الامن الوطني للدولة ، ويمثل تهديدا مباشرا على الامن والسلم الأهلي ، ويكمن خطورته في استهداف الفرد والمجتمع والدولة على حد سواء ، ويستخدم كل الأساليب الخبيثة من اجل تحقيق أهدافه والوصول الى غاياته ، ويهدف الى خلق الفوضى وزعزعة استقرار المنطقة ، فضلا عن دور الاجندات السياسية في نمو الإرهاب ، وأيضا مخططات مخابرات الدول الإقليمية والدولية في توجيه الإرهاب لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية والتدخل في الشأن الداخلي للدول ، لذلك غالبا ما تستخدم ورقة الإرهاب في تحقيق تلك الاهداف بشكل مباشر او غير مباشر ، وبما ان ظاهرة الإرهاب اتسعت نشاطاتها وانتشرت خطوطها عبر الحدود الدولية ، يدعو ذلك الى تعاون إقليمي او دولي في مواجهة خطورتها .

وتعتمد الاستراتيجية العراقية في المجال الإقليمي لمكافحة الإرهاب ، بالمحاور الاتية[٣٧].

١. تبادل المعلومات مع دول الجوار الإقليمي حول نشاطات وجرائم الجماعات الإرهابية ، وأماكن تواجدها ، ووسائل تمويلها ، وأنواع الأسلحة والمتفجرات المستخدمة ، والتنسيق في التخطيط لمواجهة الاعمال الإرهابية وبحث أساليب تطويرها ، وتقديم المساعدة المتبادلة في مجال إجراءات البحث ، والتحري ، والقبض ، على
الأشخاص المطلوبين ، او المحكومين بجرائم الإرهاب .

٢. العمل على تشجيع التواصل واجتماع الخبراء ، وتبادل الخبرات العلمية والتقنية والبرامج التعليمية والتدريبية في مجال مكافحة الارهاب ، وفي مجالات امن وحماية وسائل النقل البرية ، والجوية ، والبحرية ، وإجراءات الامن والسلامة في الموانئ ، والمطارات ، ومحطات سكك الحديد ، ومناطق التجمعات العامة ، ومناطق التبادل التجاري .

٣. التعاون في تطوير البحوث والدراسات التي تهتم برصد وتحليل ظاهرة الإرهاب ، ومتابعة أنشطتها ، واقتراح الحلول المناسبة في معالجتها وسبل الوقاية منها ، وتنظيم دورات تدريبية للعاملين في مجال مكافحة الإرهاب ، لتنمية مهاراتهم العلمية ، وزيادة قدراتهم العملية ، ورفع مستوى أدائهم ، وعقد ندوات وحلقات دراسية متخصصة حول قضايا مكافحة الإرهاب في المنطقة.

٤. عقد اتفاقية تجمع العراق والدول المجاورة والاقليمية في مكافحة الإرهاب ، وزيادة المساعدة المتبادلة بينهما ، بما تكفل تسهيل إجراءات تسليم الإرهابيين ، وان يكون لهم موقف موحد تجاه أي دولة تقوم بمساندة الإرهاب بكل اشكاله وصوره المباشرة وغير المباشرة .

## المطلب الأول: أنماط تعاون امني بين العراق وايران

بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، لاحظت ايران ان الاحتلال الأمريكي احدث فراغا استراتيجيا امنيا ، وسياسيا ، واقتصاديا ، مما خلق قلقا لدى طهران الامر الذي قد يؤدي هذا الفراغ الى استخدامه كقاعدة لانطلاق التهديدات القريبة منه ، وتحجيم دورها الإقليمي في المنطقة ، لذا قررت ايران ان تقدم الدعم السياسي والأمني للعراق لا سيما بعد سيطرة الجماعات الإرهابية ( دلاعش ) على بعض المحافظات العراقية عام ٢٠١٤ وفق فكرة مفادها ان استقرار العراق سياسيا وامنيا هو استقرار لجميع دول المنطقة ، وبين مركز مكافحة الإرهاب في ويست بوينت **west point** ، وهو مركز ممول من القطاع الخاص في الاكاديمية العسكرية الامريكية وهو يختص بمكافحة الإرهاب[٣٨].

ويمكن القول ان العلاقات العسكرية العراقية – الإيرانية ، تتميز بالكثير من السمات التي ترفعها الى مراتب الشراكة الامنية اذ ان القواسم المشتركة بين طهران وبغداد في الصعيد الامني جعلتهما امام مسؤوليات وواجبات دينية ، واخوية ، واخلاقية تجاه احدهما الأخر من جهة ، وتجاه ما يدور حواليهما في دول الجوار ، والمنطقة ، والعالم من جهة أخرى ، ووفق تطورات المرحلة الراهنة لم تنفك ايران من توطيد وزيادة زخم العلاقات العسكرية مع العراق ، وقد عززتها الزيارة اللافتة لوزير الدفاع الإيراني العميد احمدي وحيدي في الثالث من تشرين الأول ٢٠١٢ الى العراق ، اذ تعد الأولى من نوعها منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ ، وقد اكد ان زيارته تهدف الى متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدفاعية المبرمة بين البلدين ، وتبادل وجهات النظر بشأن القضايا الإقليمية والدولية ، واكد وحيدي ان العراق يحظى بمكانة خاصة في السياسة الخارجية ، والدفاعية الإيرانية[٣٩].

وبعد سيطرة الجماعات الإرهابية " داعش " على المحافظات الشمالية والغربية في شهر حزيران عام ٢٠١٤ ، بدأت ايران بتقديم المساعدة لمواجهة تقدم الإرهابيين بعد السيطرة على الموصل والانبار وصلاح الدين والزحف نحو اطراف العاصمة بغداد ، حيث شنت ايران غارات جوية على مواقع داعش وارسلت اسلحة ومستشارين عسكريين للحكومة العراقية[٤٠].

وقد وقعت وزارتا الدفاع في كل من العراق وايران اتفاق تعاون دفاعي عسكري يوم ٢٣ تموز ٢٠١٧ وذلك في سياق زيارة وزير الدفاع العراقي عرفان الحيالي لطهران ، وتتضمن الاتفاقية عن تعزيز التعاون الدفاعي والعسكري لمحاربة الإرهاب ، مع التركيز على مسائل امن الحدود المشتركة وتبادل التجارب العسكرية والتدريبية ، إضافة الى تقديم ايران دعما استراتيجيا ومعلوماتيا وتقنيا للعراق ، وقد اكد الطرفان أهمية الاتفاقية في تشكيل اطار للتعاون العسكري والأمني المستقبلي بين البلدين[٤١].

## المطلب الثاني: أنماط التعاون الامني بين العراق وسوريا

لقد عد التعاون الامني بين العراق وسوريا في مكافحة الإرهاب ركن اساسي ومهم في استراتيجية مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط ، ويمكن بيان أهمية هذا التعاون بين العراق وسوريا امنيا من خلال تصريحات المتحدث الرسمي باسم قيادة العمليات المشتركة ومتحدث الاعلام الامني في العراق اللواء يحيى رسول في تأكيده على وجود تنسيق معلوماتي استخباري عال بين العراق وسوريا وايران وروسيا ادت الى قتل الألاف من عناصر الجماعات الإرهابية وتدمير مقراتهم ومستودعاتهم ومعامل التفخيخ التي كانت وسيلتهم في شن هجماتهم ضد القوات الامنية العراقية والمجتمع العراقي[٤٢].

واجرى مستشار الامن الوطني العراقي فالح الفياض زيارة الى دمشق ، للقاء رئيس السوري بشار الأسد ، لبحث المستجدات السياسية والأمنية في المنطقة ، وتوسيع التنسيق الأمني للمرحلة القادمة لمواجهة تنظيم " داعش " الإرهابي على حدود البلدين ، وقد دعى رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي الى اتخاذ إجراءات عسكرية على الحدود مع سوريا لمنع أي ضرر محتمل على خلفية قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بسحب قوات بلاده من سوريا ، على اعتبار ان المنطقة الحدودية لا تزال تشكل تهديدا على الامن العراقي ، وشن العراق هجمات جوية متكررة هلى اهداف لتنظيم " داعش " داخل الأراضي السورية ، وتقول بغداد انها تأتي بالتنسيق مع دمشق ولسد الطريق امام اية هجمات محتملة للتنظيم عبر الحدود[٤٣].

واكد الرئيس السوري بشار الأسد ، ان العلاقات الجيدة مع العراق والتعاون القائم في مجال مكافحة الإرهاب شكلا عامل قوة لكلا البلدين في حربهما على الإرهاب ، لافتا الى أهمية مواصلة هذا التعاون حتى اجتثاث البؤر الإرهابية في كافة المناطق السورية العراقية[٤٤].

كما استعرض رئيس مجلس الوزراء عادل عبدالمهدي في كلمته التطورات التي يشهدها العراق وفي مقدمتها النصر على داعش الذي لا تقتصر نتائجه الإيجابية على الامن والاستقرار في المنطقة ، موضحا ان دحر داعش في سوريا لم يكن ليحصل لو لا النصر العراقي[٤٥].

وقد فوض الرئيس السوري بشار الأسد العراق بقصف مواقع لتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا دون انتظار موافقة الحكومة السورية ، ومنحت الطيران العراقي الضوء الأخضر لدخول

الأجواء السورية وانه يتعين فقط ابلاغ الجانب السوري ، وتأتي هذه التطورات بعد يوم من استقبال الأسد وفدا عراقيا يترأسه فالح الفياض رئيس هيئة الحشد الشعبي ومستشار الامن الوطني العراقي ، وسلم الفياض رسالة الى الأسد من رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي ، تمحورت حول تطوير العلاقات بين البلدين واهمية استمرار التنسيق بينهما على كافة الأصعدة خاصة في ما يتعلق بمحاربة الإرهاب وضمان امن الحدود بين البلدين[٤٦].

وكان قد استضافت دمشق محادثات ثلاثية حضرها كبار المسؤولين العسكريين في ايران والعراق ، شارك فيها رئيسا اركان القوات العراقية والإيرانية ووزير الدفاع السوري علي أيوب ، وذكر رئيس اركان الجيش العراقي الفريق اول ركن عثمان الغانمي " سنشهد في الأيام المقبلة فتح المنفذ الحدودي بين سوريا والعراق ، واستئناف الزيارات والتجارة بين البلدين"[٤٧].

**الخاتمة**

شهد القرن الحادي والعشرين تحولات واضحة في نمطية السلوك السياسي والامني بكل ارجاء المعمورة والتي افضت الى تحديات جديدة رافقت هذه التحولات السياسية واهم هذه التحديات هي التحديات الأمنية تمثلت إبراز اقصى اليمين بالفكر التكفير الذي تجسد هذا بالجماعات الإرهابية التي ضربت اطناب الأرض والمجتمعات البشرية من شعوب ودول بدون تمايز . لذا عدت منطقة الشرق الأوسط ضمن الفكر اليميني المتطرف للجماعات الإرهابية مركز عملها في استهداف مجتمعات وشعوب تلك الدول لا بل الدول ذاتها ، وذلك نتيجة حتمية لتلك التحولات السياسية التي حدثت في تلك المنطقة من سياسات خارجية دولية ادت الى احتلال العراق متناغمة مع المشاريع الخارجية بشقيها الدولي والإقليمي التي استهدفت الوحدة الوطنية واللحمة الاجتماعية في دول الشرق الأوسط وهويتهم الوطنية ، هذه التحديات دفعت كلا من العراق وسوريا وايران الى تنسيق جهودهم وعلى مستوى عال في تبني سياسات تعاون امني معلوماتي فيما بينهم من اجل تحويل هذه التحديات الأمنية الخارجية الى فرص عمل استراتيجية تأخذ على عاتقها مكافحة يؤثر الجماعات الإرهابية في أراضيها وتعضيد اليات وسياسات الاستقرار السياسي والامني في مجتمعاتهم ودولهم ومن ثم في مجتمعات

ودول المنطقة لاحقا كخطوة مكملة للتعاون السياسي والامني . وضمن هذه المعادلة فان مراكز القرار السياسي والامني في الدول الثلاث العراق وسوريا وايران تبنوا سياسات واستراتيجيات امنية تجعل تحدي الجماعات الإرهابية في سوريا العراق ذات نطاق محدود التأثير جراء تلك الشراكة الأمنية بين الدول الثلاث علما ان هذه الشراكة الأمنية بالضرورة لا تتطلب تطابق سياسي كامل بين هذه الدول الثلاث بل تتطلب تقارب وتفاهم في المواقف السياسية التي تخص الامن والسلم في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والدول الثلاث بشكل خاص .

**الهوامش:**

[1] لبنى خميس مهدي ، الامن الإقليمي واثره على الامن الوطني (دراسة في حالة العراق) ، العدد: ٤ ، مجلة النهرين ، مجلس الامن الوطني ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص٨٠ .

[2] رعد قاسم صالح العزاوي ، الإرهاب الدولي : المفهوم ، والصناعة والتوظيف ، وسبل المواجهة ، العدد: ١ ، مجلة النهرين ، مجلس الامن الوطني ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص٨٦.

[3] وليد حسن محمد ، الحرب العالمية على الإرهاب .. التدخل الدولي في العراق انموذجا ، العدد : ٣٣-٣٤ ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية _ مكتبة العلوم السياسية ، ٢٠١٦ ،ص٢٢١.

[4] وليد حسن محمد ، الدور الأمريكي في محاربة الإرهاب (داعش) انموذجا ، الإصدار ٤٨-٤٩ ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص٦٠.

[5] عبلة مزوزي ، العلاقات الإيرانية – السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية كلية الحقوق – جامعة باتنة ، الجزائر ، ٢٠٠٩ -٢٠١٠ ، ص٨٣

[6] مجيد حميد عباس الحدراوي ، دور المرجعية الدينية في الدفاع عن العراق خطب الجمعة السياسية لعام ٢٠١٤ انموذجا قراءة تحليلية ، المجلد :٧ العدد :٢٥ ، مجلة العميد ، ديوان الوقف الشيعي ، ٢٠١٤ ، ص٤٧.

[7] اسعد حميد أبو شنة ، السياسة الامريكية تجاه مرجعية السيد السيستاني قبل فتوى الدفاع الكفائي وبعدها ، المجلد: ٧ العدد : ٢٥ ، مجلة العميد ، ديوان الوقف الشيعي ، ٢٠١٨ ، ص١١٠.

[8] حمد جاسم محمد ، تنامي دور المرجعية الدينية في الشؤون السياسية في العراق .. الأسباب والنتائج ، مقالة ، مركز الفرات، ٢٠١٥/٨/٢٥ ، منشور على الرابط : polotics<fcdrs.com

[9] حسن رستمي ، نهاية داعش في العراق .. دور المرجعية والحشد الشعبي في تحرير الموصل ، كتابات في الميزان ، ٢٠١٧/٦/٣٠ ، منشور على الرابط : https://www.kitabat.info

[10] ساره سلام ، من هو الحشد الشعبي ، دار الكفيل للطباعة والنشر ، هيئة الحشد الشعبي _ مديرية الاعلام ، ٢٠١٧ ، ص١.

[11] جمهورية العراق – مكتب رئيس الوزراء ، امر الديواني رقم ٩١ في ٢٠١٦/٢/٢٤ .

[١٢] صلاح عدنان ناصر سلومي ، تضحية الذات لدى منتسبي الحشد الشعبي العراقي ، العدد:٢٢ ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة واسط ، ٢٠١٦ ، ص٢٤٨.

[١٣] حيدر علي حسين ، الحشد الشعبي .. رؤية في الدور المستقبلي ، العدد: ٦٣ ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٨ ، ص٧.

[١٤] فايق حسن الشجيري ، واخرون ، داعش (ايكولوجيا التمدد... وشم الدين بالدم) : تنظيم داعش...ومناخات الارتماء في العراق ، ط٢ ، مجلة حمورابي ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص١٠٢.

[١٥] أسامة مرتضى السعيدي ، التنوع السياسي في العراق رؤية تحليلية ، الإصدار : ٣٧-٣٨ ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٤ ، ص ١٣٥ .

[١٦] جمهورية العراق – جهاز مكافحة الإرهاب ، الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب (٢٠٠٨-٢٠١٢) ، ص٢٦.

[١٧] دنيا جواد الجبوري ، الدور الإقليمي العراقي .. رؤية في الثوابت الاستراتيجية ... ، الإصدار :١٥ ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠ ، ص٢٢٦.

[١٨] احمد عدنان الكناني ، الانتصار العراقي بعد الارتباك والتردد الأمريكي ، مقالة ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، ١٠ اذار ٢٠١٨ ، منشور على الرابط : news363< mcsr.net

[١٩] الجزيرة ، المالكي يلتقي احمدي نجاد ويطمئن ايران بشأن الاتفاقية الأمنية :Arabic<https://www.aljazeera.net

[٢٠] موقع روداو ، سليم الجبوري يصل ايران في زيارة رسمية : Iraq<middleeast<www.rudaw.net .

[٢١] سكاي عراق ، جلال طالباني يصل طهران ...: www.skyiraq.news .

[٢٢] قناة العالم ، زيارة العبادي لطهران ستشكل منعطفا في العلاقات الاقتصادية ، ١٩ حزيران ٢٠١٧ ، منشور على الرابط : https://www.alalamtv.net .

[٢٣] شفق نيوز ، ايران تقول ان زيارة العبادي غير مخطط لها ، ٢٠١٧ ، منشور على الرابط: www.shafaaq.com .

[٢٤] السومرية نيوز ، روحاني يؤكد للعبادي رغبة بلاده بزيادة التعاون الثنائي في جميع المجالات ، ٢٠ حزيران ٢٠١٧ ، منشور على الرابط: https://www.alsumaria.tv :

[٢٥] نقلا عن : موقع روداو ، العبادي يلغي زيارته الى ايران ، ٢٠١٨ ، منشور على الرابط. www.rudaw.net :

[٢٦] موقع . RT Arabic طهران : لم نتلق أي اعلان رسمي عن زيارة العبادي لإيران ، ٢٠١٨/٨/١١ ، منشور على الرابط : middle_east<https://arabic.rt.com

[٢٧] موقع سبوتنك عربي ، منشور على الرابط : https://sptnkne.ws/kV8g

[٢٨] نفس المصدر السابق ، منشور على الرباط : https://sptnkne.ws/kUC2

[٢٩] ناس ، الحلبوسي يصل ايران في زيارة رسمية للقاء لاريجاني وروحاني : https://www.nasnews.com

[٣٠] عبدالناصر المهداوي ، دلالات زيارة روحاني وترامب للعراق ، مقالة ، مركز العراق الجديد ، ٢٠ مارس ٢٠١٩ ، منشور على الرابط : https://www.newiraqcenter.com

[٣١] الموسوعة الحرة :https://ar.m.wikipedia.org

[٣٢] مي الزعبي ، اطلالة عامة على العلاقات السورية العراقية ، تقرير ، الجزيرة نت ، ٢٠٠٧/٨/٢٢ : n-aljazeera-net.cdn.ampproject.org

[٣٣] محمد الخضر ، مسار احداث سوريا في ٢٠٠٧ ، تقرير ، الجزيرة نت ، ٢٠٠٧/١٢/٣٠ ، منشور على الرابط : n-aljazeera- net.cdn.ampproject.org

[٣٤] وكالة الانباء الكويتية كونا ، المالكي يصل الى دمشق في اول زيارة له ، ٢٠٠٧/٨/٢٠ : https://www.kuna.net.kw .

[٣٥] ضياء حسون ، العراق وسوريا يرسمان ملامح فترة ما بعد النصر على الإرهاب ، راديو سبوتنيك ، ٢٠١٨/١٠/١٥ ، منشور على الرابط: Arabic.sputniknews.com

[٣٦] عساف عبود ، المالكي في دمشق : امن الحدود والمصالحة الوطنية والعلاقات الثنائية ، bbc عربي ، ٢٠٠٩/٨/١٨ ، منشور على الرابط : www.bbc.com

[٣٧] جمهورية العراق _ جهاز مكافحة الإرهاب ، الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب (٢٠٠٨_٢٠١٢) ، ص٣١-٣٢.

[٣٨] محمد حسين شذر الوحيلي ، العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي ، ط١ ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٦ ، ص١١٦.

[٣٩] جاسم يونس الحريري ، التنافس الإقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأمريكي ، ط١ ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٦ ، ص١٥٢.

[٤٠] الموسوعة الحرة ، التدخل الإيراني في العراق ٢٠١٤ : https://ar.m.wikipedia.org.

[٤١] الجزيرة ، التعاون الدفاعي بين العراق وايران ..هل من جديد ، مقالة ، ٢٠١٧/٧/٣١ ، منشور على الرابط : https://www.aljazeera.net.

[٤٢] نازك محمد ، العمليات المشتركة العراقية : ساعدنا سوريا بمعلومات أدت لقتل الاف الإرهابيين ، مقابلة ، ٢٠١٩/١/١٥ ، منشور على الرابط : https://arabic.sputniknews.com

[٤٣] القدس العربي ، مسؤول عراقي يزور دمشق ويبحث مع الأسد التنسيق الأمني ، تقرير ، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٨ ، منشور على الرابط : https://www.alquds.co.uk

[٤٤] RTالعربي ، رئيس "الحشد الشعبي" العراقي ينقل الى الأسد رسالة من عبدالمهدي ، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٨ ، منشور على الرابط: middle_east<https://arabic.rt.com

[٤٥] الصباح الجديد ، عبدالمهدي : دحر داعش في سوريا لم يكن ليحصل لو لا النصر العراقي ، مركز العراق للدراسات ، markazakiraq.net٢٠١٩/٣/٢٦ ,

[٤٦] ميدل ايست اونلاين ، الأسد يمنح العراق ضوءا اخضر لمهاجمة داعش في سوريا ، ٢٠١٨/١٢/٣٠ ، منشور على الرابط . https://middle-east-online.com

[٤٧] وكالة ناس ، الفياض يرتب جدول اعمال زيارة الأسد الى بغداد ..وواشنطن تحاول منعها ، ١٩ مارس ٢٠١٩ ، منشور على الرابط : https://www.nasnews.com